اقتصاد

اتحاد الشغل لن يلتقي بصندوق النقد

تونس ـ **إيمان الحامدي**

قال الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطبوبي، لـ«العربي الجديد»، إن الاتحاد غير معني بأي لقاءات مع خبراء صندوق النقد الدولي خلال الفترة المقبلة، مؤكداً رفض الاتحاد الإصلاحات التي تقترحها حكومة نجلاء بودن.

وأفاد الطبوبي بأن اتحاد الشغل لن يلتقي بوفد صندوق النقد الدولي، بعكس اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية الذي اجتمع أخيراً بخبراء الصندوق. وأضاف أن «الاتحاد منكبّ خلال هذه الفترة على التعبئة الشاملة استعدادا للإضراب العام، الذي سينفذ يوم 16 يونيو/ حزيران الحالي في القطاع الحكومي». واعتبر الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل أن الحكومة غير مؤهلة للقيام بأي إصلاحات اقتصادية والتي لن تؤثر على الواقع المعيشي للتونسيين، مؤكدا أن الإصلاح يحتاج إلى وحدة وطنية واستقرار سياسي وهي شروط غير متوفرة في تونس حالياً.

وقال إنه «لا يمكن لحكومة معيّنة بمراسيم إجراء إصلاحات اقتصادية»، مشيرا إلى أن الاتحاد لم يجر أي محادثات مع الحكومة بشأن برنامجها الإصلاحي المقترح. في المقابل، أكد الطبوبي أن الاتحاد له رؤيته الخاصة للإصلاحات الاقتصادية ويملك مشروعا متكاملا اشتغل عليه الخبراء وتمت المصادقة عليه من قبل الهيئة الإدارية. ويجري صندوق النقد محادثات مع تونس منذ بداية العام من أجل التوصل إلى اتفاق مالي بقيمة 4 مليارات دولار تحتاجه البلاد لدعم الموازنة. وقال المتحدث باسم صندوق النقد الدولي جيري رايس، الخميس، إن المحادثات الفنية التي يجريها الصندوق مع تونس تحرز تقدماً. وعبّر في مؤتمر صحافي عن أمل الصندوق أن تبدأ المحادثات بشأن برنامج جديد مع السلطات التونسية «قريباً»، على الرغم من أنه لم يحدد أي توقيت للمناقشات على مستوى الخبراء.

ويرفض الاتحاد التونسي للشغل التفاوض حول إصلاحات تستهدف حقوقا مكتسبة للتونسيين، ومنها التعديل الدوري للرواتب وترميم القدرة الشرائية للموظفين.

في المقابل، تطرح السلطات برنامج إصلاحات يهدف إلى ترشيد كتلة الرواتب ورفع الدعم عن الغذاء والطاقة بداية من عام 2023. وقال الطبوبي إن على التونسيين والمجتمع المدني والقوى الفاعلة في البلاد تحمّل مسؤولياتهم إذا ما قررت الحكومة المرور بالقوة إلى مرحلة تنفيذ إصلاحات غير شعبية.

وأعلن الاتحاد العام التونسي للشغل، نهاية الشهر الماضي، أن 159 مؤسسة ومنشأة حكومية ستنفذ إضراباً عاماً يوم 16 يونيو تنفيذاً لتوصيات الهيئة الإدارية للاتحاد. وقالت المنظمة النقابية، في بلاغ أصدرته على صفحتها الرسمية، إن الإضراب يشمل خدمات حيوية، ومن أهمها النقل البري والبحري والجوي والمطارات والموانئ التجارية.

ويعاني التونسيون من وضع اقتصادي صعب وتصاعد التضخم الذي بلغ 7,8 في المائة على أساس سنوي خلال مايو/أيار الماضي، ارتفاعاً من 7,5 بالمئة في إبريل/ نيسان السابق له، قرب أعلى مستوى منذ 30 عاماً. وقال المعهد الوطني للإحصاء (حكومي)، أخيراً، إن التضخم في مايو يعود إلى تسارع ارتفاع أسعار مجموعة السكن والطاقة المنزلية والأثاث والخدمات والتجهيزات المنزلية وغيرها.

(فريدريك براون/ فرانس برس)

إضراب يُقلق كوريا

صعّد سائقو الشاحنات في كوريا الجنوبية إضرابهم الجمعة، وهددوا بوقف توصيل شحنات المواد الخام لمصانع أشباه الموصلات والمنتجات البتروكيماوية. ودخل الإضراب، احتجاجا على ارتفاع أسعار الوقود، يومه الرابع وتسبب في خفض الإنتاج إلى النصف في أكبر مجمع لمصانع شركة هيونداي موتور الخميس وعطل الشحنات لمجموعة من الشركات بما في ذلك بوسكو عملاق صناعة الحديد والصلب. كما تباطأت حركة الحاويات في الموانئ بشدة. وقال مسؤول حكومي إن حركة المرور في ميناء بوسان، الذي يشهد 80 في المائة من نشاط الحاويات في البلاد، تراجعت إلى ثلث المستويات العادية الجمعة. وتعد كوريا الجنوبية مورّدا رئيسيا لأشباه الموصلات والهواتف الذكية والسيارات والبطاريات والسلع الإلكترونية.

أخبار

روسيا تعيد الفائدة إلى مستويات ما قبل الحرب

قرر مجلس إدارة المصرف المركزي الروسي، الجمعة، خفض سعر الفائدة الأساسية للمرة الرابعة على التوالي من 11 إلى 9,5 في المائة، لتعود إلى مستوى ما قبل بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا في 24 فبراير/شباط

الماضي. وقال المصرف المركزي في بيان نشر على موقعه الرسمي: «لا تزال الظروف الخارجية للاقتصاد الروسي صعبة وتقيد النشاط الاقتصادي بشكل كبير. ومع ذلك، تجري عملية تباطؤ التضخم بشكل أسرع، بينما يتراجع النشاط الاقتصادي على نطاق أقل، مقارنة بما كان يتوقعه مصرف روسيا في إبريل/نيسان الماضي».

القبض على سارقي صناديق بنك إيراني

أعلنت الشرطة الإيرانية، الجمعة، القبض على المتورطين في عملية سطو غير مسبوقة على محتويات صناديق الأمانات بالبنك الوطني، والتي كانت تحتوي على المجوهرات والذهب والنقد الأجنبي. وقال قائد شرطة العاصمة طهران، حسين رحيمي، للتلفزيون الإيراني، إن الشرطة اعتقلت 13 سارقا منذ يومين وغادر بعضهم البلاد إلى دولة جارة وتم القبض عليهم هناك.

السعودية تخفض إمدادات النفط الآسيوية

أبلغت شركة أرامكو السعودية أربعة مشترين على الأقل لنفطها في شمال آسيا بأنها ستخفض الكميات المتعاقد عليها من النفط الخام في يوليو/ تموز. جاء التخفيض بعدما رفعت أكبر دولة مصدرة للنفط أسعار البيع إلى مستويات عالية غير متوقعة.

تحذيرات مجرية من حظر الغاز الروسي

حذر فيكتور أوربان، رئيس الوزراء المجري، الاتحاد الأوروبي من حظر واردات الغاز الروسية، قائلا إن ذلك سيدمر الاقتصاد الأوروبي الذي يعاني بالفعل من ارتفاع التضخم بسبب زيادة أسعار الطاقة. واعتبر أوربان في تصريحات إذاعية، أنه بدون السيطرة على أسعار الوقود وبعض الأغذية الأساسية، فإن التضخم سيواصل ارتفاعه، وقد يصل في المجر إلى 15 أو 16 بالمائة.

إضراب نفطي قد يخفض إنتاج النرويج

قالت جمعية النفط والغاز النرويجية، الجمعة، إن إنتاج البترول النرويجي قد ينخفض بمقدار غير محدد إذا أضرب العمال في تسعة حقول بحرية يوم الأحد. وقالت نقابات العمال إن نحو 845 عاملاً من بين حوالي 7500 موظف على المنصات البحرية يخططون للإضراب اعتبارًا من 12 يونيو/ حزيران، إذا فشلت مفاوضات الأجور السنوية مع أرباب العمل.

الليرة التركية تواصل هبوطها رغم الإجراءات الحكومية

أنقرة ـ **العربي الجديد**

سجلت الليرة التركية الجمعة أسوأ أسبوع لها منذ مارس/ آذار، وسط مخاوف من تخفيضات إضافية في أسعار الفائدة بالتزامن مع تصاعد التضخم. وتراجعت الليرة إلى 17,27 صباحاً مقابل الدولار الواحد، مما جعلها تقترب من أدنى مستوياتها القياسية في أواخر ديسمبر/ كانون الأول، حيث أدى تعهد الرئيس رجب طيب أردوغان بالحفاظ على أسعار الفائدة منخفضة في وقت سابق من الأسبوع إلى زيادة ضغط البيع على العملة. وعلى مدار الأسبوع، تراجعت العملة بنسبة 4,6 في المائة، مسجلة أكبر انخفاض أسبوعي لها في ما يقرب من ثلاثة أشهر، بحسب وكالة رويترز.

وقالت وزارة الخزانة التركية الجمعة إن مكافحة التضخم تظل أهم الأولويات في سياساتها للاقتصاد الكلي. وأعلنت الوزارة أنها ستصدر سندات محلية مرتبطة بإيرادات الشركات الحكومية لتشجيع الادخار بالليرة. وقالت في بيان إن «مكافحة التضخم تظل أهم الأولويات. في إطار هذا يتبين أهمية التنسيق بين المؤسسات، وكافة مؤسساتنا تتفهم لذلك». وأدى الإعلان عن هذه الخطوات إلى تقلب معاملات الليرة. وارتفعت إلى 16,8 مقابل الدولار قبل الإعلان ثم تراجعت إلى 17,3 بعده. وفقدت الليرة 23 في المائة من قيمتها منذ بداية العام إضافة إلى تراجعها 44 في المائة في العام الماضي بسبب سلسلة من عمليات خفض سعر الفائدة التي أجراها البنك المركزي بضغط من الرئيس أردوغان برغم زيادة التضخم. وقالت وزارة الخزانة إن استخدام الليرة والخطوات الرامية لزيادة جاذبيتها ستستمر دون المساس بقواعد السوق الحرة. تشمل الخطوات الأخرى تخفيض هيئة الرقابة على البنوك الحد الأقصى لاستحقاق القروض الاستهلاكية، كما تعتزم تخفيف القيود على حصول المستثمرين الأجانب على الليرة عبر تسهيلات مقايضة العملة. وكان وزير الخزانة والمالية التركي نور الدين النبطي قد أكد أن الحكومة تقوم بتنفيذ مجموعة من الإجراءات، مثل التخفيضات الضريبية، ودعم استهلاك الطاقة، والدعم المالي لقطاع الزراعة، وتسهيل الحصول على التمويل كجزء من جهود مكافحة التضخم، كما أن نظام الودائع المحمي بالنقد الأجنبي ساعد في استقرار أسعار العملة، وقال «إن استمرار هذا الاستقرار النسبي وكذلك عملية الدولرة العكسية سيلعبان دوراً حاسماً في خفض التضخم».

طاقة

الأردن يستكشف الغاز

خطط لزيادة الإنتاج إلى 200 مليون قدم مكعبة

يسعى الأردن إلى زيادة حجم إنتاج الغاز عبر التركيز على الاستكشافات الجديدة، وذلك في ظل طموحات برفع القدرة الإنتاجية إلى 200 مليون قدم مكعبة

عمان ـ **زيد الدبيسية**

بدأ الأردن عمليات استكشاف واسعة للغاز في أراضيه استناداً إلى المعطيات التي أشارت إلى إمكانية توافره في مناطق جديدة إضافة إلى المناطق التي تنتج الغاز حالياً، وإن كان بكميات قليلة. يأتي ذلك فيما تسعى عمّان إلى التغلب على مشكلة ارتفاع فاتورة الطاقة والمستوردات من الغاز الطبيعي من عدة مصادر، والتي تبلغ حوالي 6 مليارات دولار سنوياً.

وقال مدير عام شركة البترول الوطنية (حكومية) محمد الخصاونة، في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد»، إن «لدينا خطة للقيام باستكشافات جديدة للغاز ضمن مناطق الامتياز التابعة للشركة، والتي تشمل الريشة والأزرق والسرحان».

وأضاف أنه بُدئ العمل على استكشاف الغاز في منطقة السرحان شمال شرقي الأردن، ولكن لا يمكن الآن الحديث عن مدى وجود مؤشرات على وفرة الكميات وحجمها، إذ إن ذلك يحتاج إلى بعض الوقت للقيام بأعمال الحفر اللازمة. وتابع الخصاونة أنه تُحفر حالياً بئران جديدتان للغاز في منطقة الريشة بانتظار شراء حفارة جديدة هذا العام لتعزيز عمليات الحفر والاستكشاف، مشيراً إلى أنه ضمن الخطة الحكومية، فإن المستهدف هو الوصول بإنتاج الغاز إلى 200 مليون قدم مكعبة يومياً عام 2030 من مناطق الامتياز.

وعبر الخصاونة عن تفاؤله من الاستكشافات الجديدة للغاز في الأردن «التي ستنعكس إيجاباً على الوضع الاقتصادي بشكل عام». وتركز رؤية التحديث الاقتصادي التي أطلقها الأردن على تحفيز القطاع الخاص للمشاركة في عمليات التنقيب عن النفط والغاز والمعادن المختلفة.

وقال مسؤول في وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية، لـ«العربي الجديد»، إن الحكومة تتيح عمليات الاستكشاف عن الغاز في كافة المناطق الأردنية، وبالتالي لا توجد قيود على ذلك.

وأضاف أن التركيز ينصب على زيادة الإنتاج المحلي من الغاز، كون الكميات المنتجة حالياً لا تشكل سوى 7 في المائة من احتياجات الأردن اليومية والبالغة حوالي 330 مليون قدم مكعبة. ويستورد الأردن الجزء الأكبر من الغاز حالياً من الاحتلال الإسرائيلي بموجب اتفاق يمتد لمدة 15 عاماً، يقوم على بيع إسرائيل الجانب الأردني مليار قدم مكعبة سنوياً. وبدأ الأردن استيراد الغاز من الاحتلال الإسرائيلي منذ عامين تقريباً، فيما تُشحن بعض الكميات بالبواخر وأخرى من خلال الجانب المصري. وقد لاقت اتفاقية الغاز مع إسرائيل اعتراضات واسعة في الأردن، وصوت مجلس النواب على رفضها مرتين، إلا أن الحكومة اعتبرت الأمر خارج اختصاص النواب.

تشكل كميات الغاز المنتجة حالياً 7% من احتياجات الأردن

وبحسب بيانات حكومية، فإن شراء الأردن الغاز من الاحتلال الإسرائيلي حقق وفرا على الخزينة بحوالي 1,3 مليار دينار (الدينار يساوي 1,41 دولار).

وقال عضو مجلس النواب الأردني موسى هنطش، وهو الخبير في قطاع النفط والغاز، لـ«العربي الجديد»، إنه من المتوقع أن يرتفع إنتاج الأردن من الغاز هذا العام من 27 مليون قدم مكعبة يوميا إلى 35 قدم مكعبة يوميا بعد الانتهاء من حفر الآبار في منطقة الريشة. وأضاف أن الأردن قادر على إنتاج 200 مليون قدم مكعبة من الغاز يوميا شريطة توفر حفارات وآليات حديثة للوصول إلى أعماق 3 آلاف إلى 3500 متر تلك الحفارات وغيرها من المعدات بحوالي 200 مليون دينار.

ولفت إلى أن السعودية على الجانب المقابل لمنطقة الريشة تستخرج هذه الكميات لصالحها حاليا، ولا توجد أي عوائق تواجه استكشافات الغاز.

وقال النائب هنطش إن الأردن لديه العديد من المصادر لتوفير احتياجاته من الغاز غير اتفاقية الشراء من الاحتلال، ومن ذلك تعزيز الاستكشافات وتأمين الاحتياجات الأساسية اللازمة لها. وقد بدأت شركة البترول الوطنية عام 1989 بالإنتاج من حقل الريشة الغازي بعد الانتهاء من بناء محطة لمعالجة الغاز، واستمرت بعمليات الاستكشاف والتنقيب عن الغاز الطبيعي، تخلل ذلك دخول شركة بريتش بتروليوم شريكا استراتيجيا في عام 2010، وانسحبت في عام 2014 من دون أن تضيف أي كميات إنتاج خلال فترة وجودها. كما قامت الشركة خلال عامي 2019 و2020 باكتشاف ثلاث آبار منتجة للغاز، ساهمت في رفع القدرة الإنتاجية لأكثر من ضعفي القدرة التي كانت في بداية عام 2019.

وأعلن وزير الطاقة والثروة المعدنية صالح الخرابشة، مؤخرا، اكتشاف بئرين جديدتين، رقم «54» و«55»، في حقل غاز الريشة، ولفت إلى أن بلاده تدرس حاليا تأسيس شركة أردنية متخصصة للغاز الطبيعي، تتولى مسؤولية عقود الغاز الطبيعي من شركة الكهرباء الوطنية في إطار هيكلة قطاع الطاقة وتعزيز تنافسيته. وقال إن الوزارة تعمل أيضا على استكشاف مواقع جديدة في المملكة للتنقيب عن النفط والغاز، وأحدها حقل السرحان التطويري الذي يحظى باهتمام ائتلاف سعودي- أميركي تقدّم للعمل في الحقل. وكان الأردن والعراق اتفقا على مد أنبوب للغاز إلى جانب أنبوب النفط من العراق إلى مدينة العقبة الأردنية جنوبا، لتأمين مرفأ لتصدير النفط الخام والغاز العراقيين، وكذلك تلبية احتياجات الجانب الأردني.

خلال تحرك ضد استيراد الغاز من الاحتلال (Getty)

المغرب

أسعار الزيوت تقاوم تعليق الرسوم

الرباط ـ **مصطفى قماس**

أكد مصنعو الزيوت في المغرب أن تأثير تعليق الرسوم الجمركية التي طبقها المغرب اعتباراً من الثالث من يونيو/ حزيران سيبقى ضئيلاً على الأسعار بالنسبة للمستهلك. ويقضي المرسوم الذي اعتمدته الحكومة بأن يسري وقف الاستيفاء على البذور الزيتية لعباد الشمس والكولزا والصويا، وذلك بهدف مواجهة الزيادة التي تعرفها أسعار بعض النباتات والمواد الخام، وتأثيرها على بيع الزيوت للمواطنين.

وتعتبر الجمعية المغربية لمصنعي الزيوت في بيان، أن قرار وقف استيفاء الرسوم الجمركية، سيساهم في جعل الرسوم الجمركية المطبقة على الواردات من مختلف المصادر، أكثر انسجاما وملاءمة وتؤهل بذلك سوق الاستيراد ليصبح أكثر تنافسية على المدى البعيد.

ولا تخضع 80 في المائة من واردات المغرب من الزيوت الخام وبذور الزيت من البلدان الموقعة على الاتفاقيات الثنائية كأوروبا و الولايات المتحدة إلى رسوم جمركية، في حين تأتي بقية الواردات بشكل رئيسي من دول مثل الأرجنتين أو أوكرانيا برسوم جمركية تبلغ نسبتها 2,5 في المائة.

ويقول مصدر من مصنعي الزيوت (فضل عدم ذكر اسمه) لـ «العربي الجديد» إن تأثير قرار تعليق الرسوم لن يخفض الأسعار بالنسبة للمستهلك بأكثر من 10 إلى 20 سنتيما. ويلفت إلى أنه بالإضافة إلى تعليق الرسوم الجمركية الذي قررته الحكومة، يفترض توفير دعم للمزارعين على غرار ما تم بالنسبة لقطاعات أخرى مثل مربي المواشي. وكانت أسعار الزيوت ارتفعت منذ العام الماضي، لتزيد حدة مع تداعيات الحرب في أوكرانيا، حيث وصلت الأسعار إلى حوالي دولارين للتر في رمضان.

تأثيرات تعليق الرسوم الجمركية محدودة على المستهلكين

ويشرح الخبير الاقتصادي محمد الهاكش أن المغرب كان يوفر جزء كبيرا من حاجياته من النباتات الزيتية غير أنه تم تقليص المساحة المزروعة. ويشير إلى أن السيادة الغذائية تعتبر الحل عبر إنتاج الحاجيات الأساسية محلياً ما يساعد على تجنب تقلبات الأسعار في السوق الدولية.

وتؤكد الجمعية المغربية لمصنعي الزيوت، أن هذا القطاع تأثر أكثر من غيره بتبعات الأزمة الصحية، إلى جانب تأثير الجفاف الشديد، موضحة أن المنتجين عانوا من الارتفاع المستمر في أسعار المواد الأولية منذ شهر مارس/ آذار 2020. ومن ثم كان للتضخم العالمي وآثار الحرب في أوكرانيا، تأثير قوي ومباشر على أنظمة إمداد السوق المحلية. وتعتبر الجمعية أن مستقبل المغرب يمر عبر سيادة وطنية ترتبط بزراعة البذور الزيتية، مؤكدة أنها تعمل بالتعاون مع الحكومة، من أجل وضع الآليات الضرورية لضمان إنتاج محلي أفضل.

مصر

قرارات فجائية تربك المطاحن

القاهرة ـ **عبدالله عبده**

أكد رئيس شعبة المطاحن في اتحاد الصناعات المصرية حسين بودي، أن الشعبة تفاجأت بقرارات صادرة عن وزارة التموين دون الرجوع لأصحاب المطاحن بحظر بيع «النخالة» الخشنة للتجار حتى 21 ديسمبر/ كانون الأول المقبل.

وأوضح في تصريحات خاصة أن المطاحن التي تتعامل مع وزارة التموين سواء الخاصة أو الحكومية كل إنتاجها يتم تخزينه إلى حين وضوح الأمور، وخاصة أن هناك حالة من الارتباك لدى المطاحن.

وأضاف أن القرار الوزاري المتعلق بقصر بيع القمح المحلي للحكومة وأصحاب المزارع الحيوانية، بالإضافة إلى مصانع الأعلاف دون التجار، سيؤدي إلى تراكم المخزون في مطاحن المحافظات الحضرية كالقاهرة والإسكندرية والجيزة والبحر الأحمر والسويس، إذ إن التجار هم من كانوا يتولون تسويق هذا المنتج.

ورأى ماجد سليمان، مدير بإحدى المطاحن، أن فكرة إعطاء المزيد من الحوافز للفلاحين لتوريد كل قمحهم لوزارة التموين، ومنها إتاحة شراء النخالة على سعر 3800 جنيه للطن، غير مجدية، فيما بعض الفلاحين مضطر لادخار جزء من إنتاجه كعلف للمواشي، لافتاً إلى أن الحافز الوحيد كان رفع سعر الإردب، خاصة أنه أقل من سعر القمح المستورد.

توضيب القمح المحلي (محمد عبد الحميد/ الأناضول)

وفي السياق نفسه، أصدر وزير التموين المصري القرار الوزاري رقم 76 لسنة 2022، باعتبار أن عدم تسليم المزارعين أقماحهم للوزارة بمعدل 12 إردبًا عن كل فدان، مخالفة تموينية عقوبتها غرامة تقدر بـ 1770 جنيها عن كل إردبّ لم يتم تسليمه.

وصدر التوجيه الوزاري بتشكيل لجنة في كل إدارة تموينية تشمل مديري الإدارات التموينية، ومديري التعاون الزراعي، ومديري الإدارات الزراعية، وعضواً من مباحث التموين، لحصر المساحات المزروعة بالقمح بالمحافظات، وكذلك تحديد المساحات التي تم حصادها ومقارنتها بالكميات الموردة من الأقماح بهذه المساحات حتى تاريخه.

وكانت وزارة التموين والتجارة الداخلية، قد أعلنت عن تجهيز أكثر من 400 نقطة لاستقبال القمح المحلي المورد لموسم 2022، على أن تصرف مستحقات المزارعين بالتنسيق مع وزارة المالية.

واشترطت الوزارة حظر بيع ما تبقى من القمح الناتج عن الموسم الحالي لغير جهات التسويق، إلا بعد الحصول على تصريح من وزارة التموين، مع عدم جواز نقل القمح من مكان لآخر. وحذرت المزارعين من أن مخالفة تلك الاشتراطات تعرضهم للحرمان من صرف الأسمدة المدعّمة في موسم الزراعة المقبل، وكذلك من أي دعم يقدم من البنك الزراعي. وتستهدف الحكومة هذا العام استلام 6 ملايين طن من القمح المحلي.

تحقيق

أزمة حقل كاريش

هكذا يهدر سياسيو لبنان ثروة هائلة لصالح الاحتلال

أثار إرسال سفينة تنقيب عن النفط والغاز لصالح الاحتلال الإسرائيلي في حقل كاريش المتنازع عليه مع لبنان غضباً بين اللبنانيين، خاصة مع امتناع المسؤولين عن الدفاع عن حق اللبنانيين بثروة قد تكون هائلة، في ظل معاناتهم من أسوأ أزمة اقتصادية ومعيشية

بيروت ـ **رينا الحمّال**

يقف المسؤولون في لبنان أمام امتحان جديد عنوانه «حقل كاريش» النفطي وسط مخاوف شعبية جدية من التنازل عن جزء كبير من ثروة وطنية لا تزال كامنة في البحر اللبناني، كما أهدروا بسياساتهم وممارساتهم المال العام، في ظلّ ما يتردّد عن صفقة ثلاثية إسرائيلية - أميركية - لبنانية تعدّ على «نيران هادئة». يأتي ذلك في ظل إبقاء الجهات اللبنانية الرسمية السلاح التفاوضي الأقوى بالنسبة إليها، ألا وهو المرسوم 6433 بتعديلاته، في أدراجها، والاستعاضة عنه في الوقت الراهن بدعوة الوسيط الأميركي أموس هوكشتاين حامل الجنسية الإسرائيلية، الذي سبق أن كان عنصراً في جيش الاحتلال، إلى بيروت بهدف متابعة المفاوضات.

وأثار وصول سفينة وحدة إنتاج الغاز الطبيعي والتخزين «إينرجين باور» اليونانية البريطانية إلى حقل كاريش في بحر فلسطين المحتلة ضجة كبيرة في لبنان، رغم أن الحدث لم يكن مفاجئاً، ما دفع خبراء النفط اللبنانيين والشخصيات السياسية التغييرية إلى رفع الصوت عالياً والتحذير من خطورة استخراج الجانب الإسرائيلي الغاز في حقل متنازع عليه بما يطيح جزءاً كبيراً من ثروة لبنانية معترف بها في القوانين الدولية.

وسارع هؤلاء إلى تنظيم وقفات احتجاجية ودعوة السلطات اللبنانية الرسمية، على رأسها رئيس البلاد ميشال عون، إلى توقيع تعديل المرسوم 6433 المقترح من قيادة الجيش اللبناني باعتماد الخط 29، الذي يبدأ من رأس الناقورة (جنوباً)، حدوداً له بدلاً من الخط 23، ما يسمح للبنان بالاستفادة من حقل كاريش عدا عن حقل قانا النفطي، وتالياً إبداعه الأمم المتحدة وتوجيه إنذار لأي شركة قد تتعاقد مع الاحتلال الإسرائيلي لاستخراج النفط ضمن منطقة متنازع عليها.

29

هو الخط الذي حدده الجيش اللبناني في الحدود الجنوبية والجنوبية الغربية للمناطق البحرية، وهو يضيف 1430 كيلومترا مربعا للبنان على المساحة المحددة ضمن الخط 23 الذي يعتبر الجيش انه غير دقيق

اكتشاف كبير

وتأتي هذه التطورات في وقت يرزح الشعب اللبناني تحت أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخ البلاد. وفي هذا السياق، يرفع المؤرخ والباحث في قضايا ترسيم الحدود عصام خليفة الصوت عالياً، مُحذراً من تخلّي المسؤولين عن ثروة لبنان وشعبه الغازية والنفطية التي تقدّر بمليارات الدولارات وتعدّ السبيل شبه الوحيد لخروج البلاد من أزمتها الاقتصادية الكارثية.

ويتطرق خليفة في حديثه مع «العربي الجديد» إلى دراسة أوردتها مجلة أميركية علمية «U.S GEOLOGIAL SURVEY» تقول إن حوض المتوسط الشرقي يوجد فيه 1,7 بليون برميل نفط و122 تريليون قدم مكعبة من الغاز، ما يعدّ بمثابة أكبر اكتشاف نفطي في العالم منذ عقود. ويشير إلى أن استمرار المسار الصامت للسلطات يعني تخلي لبنان عن حقوقه الوطنية وخسارته ثروة بمئات مليارات الدولارات، هذا من دون الحديث عن حقل قانا الذي يتخطى حجمه حقل كاريش بمرتين ونصف والاحتلال الإسرائيلي يريد مشاركة لبنان به. ويضيف خليفة «إذا قسمنا هذه الثروة على المناطق الاقتصادية الخالصة لقبرص وإسرائيل وسورية ولبنان، لأمكننا أن نستنتج أن الثروة التقريبية للبنان لا تقل عن 1725 مليار دولار، ومن النفط أيضاً مبالغ لا تقل عن ذلك، في حال أخذ ثلث مردوده من الغاز ومن الشركات المشغلة». وبلفت المؤرخ اللبناني إلى أن لبنان سبق أن خسر 2277 كيلومتراً مربعاً من ثروته الوطنية، وذلك حين أخطأت الحكومة اللبنانية في تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة مع قبرص عام 2007، عدا عن مطالبة سورية بـ 750 كيلومتراً مربعاً في شمال المنطقة الاقتصادية الخالصة.

حوض المتوسط الشرقي يعدّ أكبر اكتشاف نفطي منذ عقود

لبنان خسر 2277 كيلومترا مربعاً في تحديد حدوده البحرية مع قبرص

إهمال متواصل

يشير خليفة إلى أن سياسة لبنان النفطية دائماً ما كانت خاطئة وتهدر ثروته الطبيعية في البحر والبرّ ولا تستغل هذه الموارد. ويقول: «لدينا مصفاة مثلاً في طرابلس، شمالي لبنان، كانت تصدر عام 1936 3/5 استهلاك فرنسا من النفط، ولا يصار إلى صيانتها أو تجهيزها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مصفاة الزهراني جنوباً، في حين يستمر المسؤولون بالخضوع لكارتيلات احتكارية من الشركات التي تتحكم بسوق النفط والغاز، التي تسرق وتنهب وتضع فيولاً مغشوشاً في معامل الكهرباء لتدميرها، وتوزّع الأرباح بين السياسيين». ويلفت إلى أن «ذلك كله في وقت يعاني الشعب اللبناني من أسوأ أزمة اقتصادية وتلهبه أسعار المحروقات التي تخطت ارقاماً قياسية وفاقمت كارثته، خصوصاً أن لها انعكاسات سريعة على الكثير من القطاعات والخدمات والحاجات الأساسية». ويتوقف خليفة عند ما نقل عن وسائل إعلام إسرائيلية أن «إسرائيل اقترحت على لبنان ضخ الغاز وتقاسم الأرباح معه»، ليعتبر ذلك بمثابة اعتراف من قبل الاحتلال بأن وضعه غير قانوني وأن حدود لبنان بالخط 29 الذي يبدأ من رأس الناقورة.

من جهة ثانية، يرى خليفة أن الوسيط الأميركي أموس هوكشتاين لن يأتي بحلّ عادل، وهو بمجيئه بدعوة من السياسيين اللبنانيين يريد حفظ ماء الوجه أمام الرأي العام، وعلى لبنان أن يقدم قبل كل شيء على إرسال التعديل المقترح من قبل قيادة الجيش اللبناني للمرسوم 6433 إلى الأمم المتحدة، وإعطاء الوثائق للوسيط الأميركي وكل الدول، صديقة كانت أم غير صديقة، لتأكيد حقنا الذي تعترف به القوانين الدولية، وإلا تجب محاكمة المسؤولين في لبنان بالخيانة العظمى.

من أعطى الضمانات؟

وحول موقف حزب الله من الملف وتعيينه مسؤولاً رفيعاً لمتابعته وكلام أمينه العام حسن نصر الله عن الموضوع، بعدما كان ينأى بنفسه في العلن عن القضية، يقول خليفة إن «حزب الله وبمراقبة مواقفه لم يأتِ مرّة على ذكر الخط 29، علماً أنه كان مشاركاً في الحكومات السابقة، ومنها عام 2011 التي كانت برئاسة نجيب ميقاتي، تاريخ صدور المرسوم 6433 قبل تعديله بما يحفظ حقوق لبنان، كما أنه قادر بكل سهولة على إقناع الرئيس ميشال عون بالتوقيع على التعديل وإيداعه مع الإحداثيات عند الأمم المتحدة، لكنه يتلطى خلف الدولة. عن أي دولة يتحدث؟».

بدوره، يقول الباحث في مجال الطاقة في معهد عصام فارس في الجامعة الأميركية في بيروت مارك أبيو، لـ«العربي الجديد»، إنّ عدم تحرك لبنان يعني خسارته جزءاً كبيراً من ثروته، وذلك بخطأ داخلي من قبله، من هنا أهمية توقيع تعديل المرسوم الذي يجعل حقل كاريش ضمن منطقة متنازع عليها، ويوقف بالتالي الأعمال الإسرائيلية. ويأسف أبيو لطريقة تعاطي المسؤولين في لبنان مع الملف رغم أهميته، منبهاً إلى مخاطر المماطلة التي تؤخر البلاد من استثمار ثروتها وتلحق بها خسائر اقتصادية كبيرة، خصوصاً للأجيال المقبلة. ويتوقف أبيو عند قول الشركة اليونانية البريطانية «إينرجيان باور» في وقت سابق إنها تلقت «ضمانات» بالتنقيب ربطاً بأن الحقل يقع ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة لإسرائيل، سائلاً: «من أعطى هذه الضمانات؟ هل هي الجهة الأميركية؟ أم الداخل اللبناني؟»، معتبراً أن طرح الوسيط الأميركي بأت معروفاً ولم يعد متصلاً بترسيم الحدود البحرية، بل بتقاسم الموارد في الحقول المشتركة، وذلك ما حمله في زيارته الأخيرة للبنان في فبراير/ شباط الماضي.

عودة الوسيط الأميركي

وجّه رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي دعوة إلى الوسيط الأميركي آموس هوكشتاين للحضور إلى بيروت «للبحث في مسألة استكمال المفاوضات لترسيم الحدود البحرية الجنوبية والعمل على إنهائها في أسرع وقتٍ ممكن، وذلك لمنع حصول أي تصعيد لن يخدم حالة الاستقرار التي تعيشها المنطقة». وقد أفاد المسؤولون في لبنان بأن هوكشتاين سيزور البلاد، إما غداً الأحد أو الاثنين. وردّ ميقاتي على مطالبة مجلس الوزراء بالانعقاد لبحث هذه التطورات بشكل عاجل، ولو أن الحكومة بحكم المستقيلة، وقال الأربعاء، «نحن في حكومة تصريف أعمال، ولكن أمام أمور أساسية، فإنني لن أتقاعس أبداً في دعوة مجلس الوزراء إلى الانعقاد عند الضرورة». وناشد ميقاتي الجميع «وقف السجالات في هذا الموضوع، فالخط 29 هو أصلاً خط تفاوضي وأنا شخصياً لست على استعداد للقيام بأي عمل ارتجالي يعرّض لبنان للمخاطر». لافتاً إلى أن «هذا الموضوع يحلّ ببلوماسية عالية وبرويّة، والأساس أن نبدأ باستخراج الغاز من مياهنا، مما يعطي البلد نوعاً من الازدهار». ودعا ميقاتي الجميع إلى التروي ووقف السجالات «لأن المسألة قيد الحلّ سلمياً، وفق تعبيره.

الاحتلال يوسع نفوذه النفطي (جالت كوبر/ فرانس برس)